أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية توقعات المستقبل والحاجات الأساسية

الأستاذ الدكتور موسى سمحة*

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحضر على تركيب السكان في المناطق الحضرية في الأردن، وإلى اختبار العلاقة بين معدلات النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية وبين احتياجات السكان لبعض الخدمات كالمساكن والمراكز الثقافية والرياضية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: شهدت المدن الأردنية نمواً سكانياً سريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولم تعد قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من سكانها . كما شهد التركيب العمري في تلك المدن تغيرات جوهرية حيث انخفضت نسبة السكان أقل من 15 سنة من 50% إلى 38% في الفترة 1979-2004 كما تضاءلت فرص العمل وارتفعت نسبة البطالة.

ثانياً: قدرت الدراسة أن المناطق الحضرية في الأردن تحتاج إلى 350000 وحدة سكنية حتى عام 2014، واستحوذت المناطق الحضرية في محافظة عمان على 64% من تلك الاحتياجات، وفي ذات الوقت تتطلب مدينة عمان 81% من احتياجات المدن الرئيسية من الوحدات السكنية.

* كلية الآداب - الجامعة الأردنية - نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي

ثالثاً: تتوافر المراكز الثقافية والرياضية بنسبة 60% في المدن، ومع ذلك تتدنّى نسبة المنتسبين إلى تلك المراكز إلى 18% من الذكور و11% من الإناث.

وخلصت الدراسة إلى أنَّه يجب إيلاء الاهتمام بتوجيه الاستثمار (خاصة في قطاعي الاسكان والشباب) إلى المدن الصغيرة بغية زيادة فرص العمل لسكانها. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث لإلقاء الضوء على الجوانب التنموية في تلك المناطق الحضرية .

أهداف البحث وتساؤلاته:

هدف البحث إلى معرفة أثر التحضر في التركيب السكاني (النوعي والعمري) في المناطق الحضرية في الأردن، وإلى معرفة مدى التغير الذي طرأ على ذلك التركيب خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كما هدف البحث إلى اختبار العلاقة بين معدلات النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية وبين احتياجات السكان إلى بعض الخدمات الأساسية كالمساكن والخدمات الرياضية والثقافية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن المدن الأردنية شهدت نمواً سريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة انعكس في تغير ملحوظ للتركيب في تلك المدن، ومن ثمَّ لم تعد قادرة على تقديم مزيد من الخدمات لسكانها.

وفي ضوء الأهداف المشار إليها أعلاه يحاول البحث الإجابة عن **التساؤلات** الآتية:

- هل هناك توازن بين أحجام المدن الأردنية وتوزعها الجغرافي؟
- ما تأثير التحضر في تركيب السكان النوعي والعمري في تلك المدن؟
- ما التغير الذي طرأ على التركيب السكاني لتلك المدن في ضوء معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة خلال العقود الثلاثة الماضية؟
- هل الخدمات الأساسية كالإسكان ومراكز النشاطات الرياضية والثقافية قادرة على تلبية احتياجات السكان كما ونوعاً؟؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات فقد اختيرت مراكز المحافظات لتمثل الحضر، وذلك لتوافر البيانات الكافية لتلك المدن منذ السبعينات من القرن الماضي، ولأن لها وظائف حضرية أخرى فضلاً عن الوظيفة الإدارية.

أدبيات الدراسة:

كان من أهم الآثار السلبيِّة للزيادة السكانية في الدول النامية تلك التي تتعلق بسوء توزع السكان وتركزهم في المدن نتيجة الهجرة إليها بسبب انخفاض الدخل وضآلة فرص العلم ونقص الخدمات وسوء الأحوال الصحيّة في الريف. فهل تحقق ذلك في المدن؟؟ وهل تحسنت نوعية الحياة؟؟ وهل أثر التحضر في تركيب الفئات العمرية والاقتصادية للسكان؟؟. يبدو أنه كلما نمت المدن تزايدت الحاجة فيها إلى الخدمات التي يتطلبها السكان، والأصح تزيد احتياجات التركيب السكاني المتباين فيها. وتبيّن من بعض الدراسات أن أهم التحديات التي تواجه إدارة المناطق الحضرية حديثاً هي قدرتها أو إمكانية البلديات على توفير خدمات عامة ملائمة لسكانها.

وقدم مونتغمري وآخرون Motogomry, et al. (2004) في معالجتهم لموضوع التحول الحضري والتغيرات الديموغرافية وأبعادها في الدول النامية عرضاً جيداً يوضح ديناميات النمو السكاني الحضري، وأكدوا دور الهجرة (المباشر وغير المباشر) في النمو الحضري وبنسبة لا تقل عن 40%، كما تطرقوا إلى دور إعادة تصنيف المراكز الحضرية في رفع نسبة التحضر في بعض الدول. وناقش كل من كول وترسل Coal & Trussel (1974)، وإوبانك وآخرين Ewbank, et al. (19883)، وروجرز Rogers (1995)، وبروكرهوف Brockerhoff (1999)، دور الهجرة في النمو الحضري وتأثيرها في التركيب العمري لسكان الحضر. وأكدّ هؤلاء أنه في ضوء الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر تزايدت معدلات التحضر في الدول النامية بصورة كبيرة وسريعة جداً، حيث تركز عدد كبير من سكان تلك الدول في عدد محدود من المدن؛ وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية في الدول النامية 3.6% فإن معدل النمو السكاني لعواصم تلك الدول أو المدن الكبرى

فيها يزيد على ذلك بأكثر من الضعفين أو الثلاثة أضعاف، لذا يتركز السكان في مدينتين أو ثلاث مدن فقط.

وبيّنت الدراسات آنفة الذكر أنه نتيجة للتركز السكاني في المدن الكبرى يتزايد الطلب على المساكن و الخدمات السكنية والصحية والتعليمية وتصبح الدولة غير قادرة على توفير المساكن والمراكز الصحية والمدارس اللازمة لساكني تلك المدن. ولم يقف الأمر عند ذلك الحدّ بل تسبب ذلك في ارتفاع الأسعار والتكلفة وتزايد الطلبات على الخدمات؛ فالشباب الذين هاجروا إلى المدن يصبحون هم وأبناؤهم بحاجة إلى تلك الخدمات. فهل يتوقع، وفي ظل تزايد السكان الحضر، أن تلبي تلك الاحتياجات مستقبلاً ضواحي المدن؟؟؟

وخلُصت تلك الدراسات إلى أن أبرز المشكلات المصاحبة للتوزيع المكاني السكاني مشكلتا التحضر المفرط Over Urbanization وهيمنة المدينة الرئيسية Primate City الناجمة عن عوامل التحضر آنفة الذكر، حيث يستقر المهاجرون في أحياء المدن الفقيرة وعلى أطرافها، ويرتبط بتلك الظاهرة عدة مشكلات فرعية أهمها: الضغط على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والمياه، ومشكلات البطالة والفقر وارتفاع أسعار الأراضي والأجور، وتلوث البيئة والجريمة والانحراف.

وتناولت دراسات محلية جوانب مختلفة من التحضر، فقد تطرق العزام (1971) إلى العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء عملية التحضر في الأردن، وبيّن أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن عملية التحضر. وتتبع سمحة (1984) تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية واتجاهات النمو السكاني وتباين تلك الاتجاهات، وأكدّ أن التباين في المستوى الاقتصادي والخدمات بين المدن يدفع المهاجرين إلى الانتقال إلى المدن التي توفر فرص العمل والدخول الملائمة لهم. وخلص إلى ضرورة إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمات للمدن الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة توزع السكان فيها بشكل متوازن. واستعرض خميس (1984) التحضر في محافظة إربد واستنتج أن ثلث المهاجرين جاؤوا إلى مدن

المحافظة بحثاً عن العمل وعن فرص أفضل، وأوضح أن الهجرة الطوعية من الريف والقسرية من فلسطين إلى الأردن أسهمت بشكل رئيسي في زيادة عدد سكان المدن في تلك المحافظة ولاسيَّما مدينة إربد.

وتناول بصبوص (1997) في دراسة عن اتجاهات التحضر في الأردن أن نسبة التحضر المرتفعة في الأردن لا تعكس الواقع خاصة في التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 20000 نسمة بسبب عدم توافر الخدمات السكانية فيها. غير أنه ناقض نفسه حين ذكر أن تعريف الحضر 5000 نسمة فأكثر يعكس واقع الحال في الأردن. وبحث السرياني (2001) أثر النمو السكاني والعمراني في قصور الخدمات في مدينة إربد، وتوصل إلى أن النمو السكاني المتزايد لم يواكبه تطور في الخدمات وأن النمو العمراني والسكاني أوجدا ضغطاً على خدمات المياه والصرف الصحي في المدينة. وحلل الدويكات (2002) العوامل التي أدت إلى تضخم المراكز الحضرية والنتائج المترتبة على ذلك التضخم، واستنتج أن عدم نجاح الاستراتيجيات الحكومية في التنمية الإقليمية يعزى إلى التركيز على تحقيق نمو اقتصادي وطني دون التركيز على الاستثمار في المراكز الحضرية المؤهلة لذلك.

وتشير المناقشة السابقة لأدبيات الدراسة أن الهجرة أدَّتْ دوراً مهماً في نمو سكان المدن، وأن النمو السكاني والتوسع الحضري جاءا سريعين نتيجة تدفق المهاجرين، وأن الهجرة هي التي تقرر التركيب العمري لسكان الحضر وبخاصة في الأعمار المنتجة ما بين 15-60 أكثر من أمثالهم في الريف. كما أشارت تلك الأدبيات إلى تضخم المراكز الحضرية بسبب تدفق المهاجرين إليها وبسبب الضغط الشديد على الخدمات المقدمة لسكانها، كما اتضح أن التركيب السكاني وقطاع الخدمات الأساسية في الحضر حظيا بنصيب ضئيل من الدراسات السكانية.

وتتميز الدراسة الحالية أنها تحاول الكشف عن العلاقة بين التحضر وتركيب السكان من جهة، وبين التحضر وتوافر الخدمات الأساسية التي تقدمها المدن لسكانها من جهة أخرى. لذا جاءت الدراسة في أربعة أجزاء يعالج الأول النمو السكاني للمراكز الحضرية، ويتناول الثاني تغير تركيب السكان العمري والنوعي في

المناطق الحضرية، ويتتبع الثالث مدى توافر بعض الخدمات الأساسية في تلك المناطق الحضرية، أمَّا الجزء الأخير فيتناول التوقعات السكانية المستقبلية مع التركيز على الحاجة السكنية.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الكمي التحليلي؛ وذلك من خلال قياس مؤشر المدن الأربع والمعادلة الأسّية لحساب النمو السكاني والتوقعات السكانية والسكنية. وتستند الدراسة إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة في تعدادات 1979، 1994 و 2004، وإلى بيانات المسح الميداني بالعينة الذي قام به الباحث والمتعلقة بالخصائص التعليمية المهنية، الحالة الزواجية والعملية للسكان. والخدمات الرياضية والثقافية المتوافرة في المدن الرئيسية.

بلغ حجم العينة 3234 فرداً، وهو يساوي الحد الأدنى المطلوب، واستخدمت العينة الطبقية العشوائية Stratified Random Sample. وجاء توزيع العينة على المدن الرئيسة بالنسبة المئوية كالآتي:

عمان	45	إربد	11	الكرك	2
الزرقاء	15	المفرق	2	الطفيلة	2
السلط	5	جرش	2	معان	4
مادبا	5	عجلون	2	العقبة	5

التحضر في الأردن:

تعدُّ ظاهرة التحضر في الأردن حديثة العهد نسبياً فهي لا تزيد على نصف قرن حيث تعرض الأردن إلى تغيرات أساسية اقتصادية اجتماعية وديموغرافية؛ مما أدى إلى تسارع في عملية التحضر بشكل كبير وفجائي وسريع. وقد كان لموجات الهجرة القسرية 1948، 1967، 1991، 2003، ولنشوء مراكز حضرية جديدة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المدن وللهجرة الداخلية، ولنشوء مراكز صناعية اقتصادية وتجارية وخدماتية حول تلك المدن؛ كان لهذه العوامل مجتمعه، أكبر الأثر

في استقطاب السكان من مختلف مناطق المملكة وفي ارتفاع وتيـرة معـدلات النمـو السكاني للمدن.

وقد شهد الأردن منذ منتصف القرن العشرين تطوراً حضرياً نجم عن تزايد مذهل في نسبة السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية الضخمة. والواقع أن الزيـادة السكانية السريعة في الأردن انعكست على الزيادة في عدد سكان المدن بـشكل عـام والمدن الكبرى بشكل خاص، وبشكل أضخم وأسرع من الزيادة في عدد السكان الكلّي للدولة. ويختلف نمو سكان المدن من محافظة إلى أخرى رغم وجود خاصية مـشتركة بين جميع المدن وهي زيادة نسبة السكان القاطنين فيها.

إن تزايد نسبة السكان الحضر في الأردن حقيقة تشترك فيها مع الدول النامية الأخرى حيث يزيد سكان الحضر على حساب الريف ولكن مع فارق وحيد بالنسبة إلى الأردن وهو أن الهجرة القسرية أدّت دوراً كبيراً في ذلك التزايد. وقد أصابت موجات الهجرة الخارجية القسرية والطوعية والهجرة الداخلية الطوعية الأردن بنـوع مـن " الإفراط الحضري Over Urbanization" كما سّماه بعض الجغرافيين (بحيري، 1991، 230). وبدأت بوادر ذلك الإفراط مع موجات اللاجئين الأولى من فلسطين عام 1948 حيث كان 36% من الأردنيين يعيشون في المراكز الحضرية، وارتفع ذلك الرقم إلـى 44% عام 1961، ثم إلى 60% عام 1979 وإلى 79% عام 1994 ثـم إلـى 82% عام 2004.

ومع نزوح 400000 لاجئ عام 1948 إلى الضفة الغربية ومثلهم تقريباً عام 1967 إلى الضفة الشرقية، وعودة نحو ربع مليون أردني أثر حرب الخلـيج الثانيـة 1991، وقدوم نحو 150000 عراقي إلى الأردن نتيجة احتلال قوات التحـالف عـام 2003 للعراق، وتركز نحو 80% من القوى العاملة الوافدة إلى الأردن في المنـاطق الحضرية، نتيجة ذلك كلّه، فقد ضربت كثير من المدن أرقاماً قياسيّة من حيث معدلات النمو في الفترة 1952-2004. ومما لا شك فيه أن التباين الإقليمـي فـي التطـور الاقتصادي الأردني يعدّ أحد العوامل الرئيسية للهجرة الداخلية حيث دفعـت عوامـل

الجذب في المدن (فرص العمل والخدمات) سكان الريف للانتقال إلى المراكز الحضرية (الدويكات، 2002).

ويعدّ التحضر عملية مرادفة للتصنيع في الدول المتقدمة، بينما نجدها قد تسارعت لتسبقه في الدول النامية وترتبت عليها مشكلات متعددة الجوانب نتجت لعدم قدرة مدن تلك الدول على استيعاب التضخم السكاني المفاجئ فيها. وللتحضر جانبان: أحدهما كميّ يتمثل في زيادة عدد سكان المدن، والآخر نوعي نلمسه من خلال التغيرات في نوعية حياة سكان الحضر وعلاقاتهم الاجتماعية (العزام، 1971). والواقع أن هذا حال عملية التحضر التي شهدها الأردن في النصف الثاني من القرن العشرين.

وإذا تتبعنا مسيرة ظاهرة التحضر في الأردن فإننا نلاحظ قصر مدتها الزمنية وبلوغها نسبة مساوية لمثيلتها في الدول المتقدمة. وترجع بداية عملية التحضر في الأردن إلى منتصف القرن العشرين؛ فبعد أن كانت المدن الأردنية جميعها، قبل ذلك التاريخ، لا ترقى إلى أكثر من قرى صغيرة رغم ماضيها العريق كمحطات تجارية أو دفاعية، تزايدت أعداد سكانها في تعداد 2004 لتضم 82% من سكان الأردن حسب التعريف الرسمي للحضر. وخلال النصف الثاني من القرن الماضي كانت سرعة عملية التحضر في الخمسينيات والستينيات مساوية لسرعتها بعد الستينيات وحتى أوائل التسعينيات. وبحساب مؤشر Eldridge* نجد أن أعلى قيمة للمدة 1979-1994 بلغت 46.6 ثم بدأت بالتراجع للفترة التالية 1994-2004 لتبلغ 18.8، وبذلك يمكن القول: إنَّ ظاهرة التحضر كانت على شكل نوبات فجائية تبعتها سنوات من التباطؤ، وينطبق ذلك بشكل خاص على المدن الرئيسية: عمان، الزرقاء وإربد. وتعكس هذه التذبذبات اندلاع الحروب في الدول المجاورة وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين.

* مؤشر Eldridge $\frac{Ut - Uo}{Uo - 100} \times 100$ نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان لتعداد سابق Uo ونسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان في وقت التعداد Ut

وحتى في أوقات السلم تدفقت إلى الأردن أعداد غفيرة من العاملين من مصر وسورية للعمل وبخاصة في الفترة 1975-1983 وتركز معظم هؤلاء الوافدين في المدن الرئيسية، وفي المقابل ضم تيار الهجرة المغادرة نحو 40% من إجمالي العمالة الأردنية للفترة ذاتها. أمَّا على المستوى الاقتصادي فقد كان لتحسن مستوى المعيشة في المدن وتوفير الخدمات العامة وإنشاء مشاريع الإسكان فيها دور مهم في جذب المهاجرين من الريف إلى المدن. وفيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية فقد أسهم ارتفاع معدل النمو السكاني الناجم عن الهجرة والزيادة الطبيعية في الفترة 1960-1990 في رفع معدلات النمو لسكان المدن الأردنية، ولهذا السبب عُدَّتْ مدناً بحكم أوزانها السكانية فقط (بحيري، 1991).

وفي ظل الظروف آنفة الذكر تباينت تعريفات الحضر مع كل تعداد قامت بإجرائه دائرة الإحصاءات العامة التي تمثلت فيما يأتي.

1- في تعداد 1961: عُدَّتْ حضراً التجمعات السكانية الآتية:

أ- التجمعات التي يزيد عدد سكانها على 10000 نسمة.

ب- مراكز الألوية بغض النظر عن حجم سكانها.

ج- التجمعات التي يتراوح سكانها بين 5000 و 9999 نسمة ويعمل ثلثا سكانها الذكور في مهن غير الزراعة.

2- في تعداد 1979: عُدَّتْ حضراً التجمعات السكانية الآتية:

أ- مركز المحافظة، ومركز اللواء، ومركز القضاء

ب- مدينتا صويلح والرصيفة

3- في تعدادي 1994 و 2004: عُرِّفَ الحضر أنه: "التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه على 5000 نسمة". (دائرة الإحصاءات العامة، تعداد 1961، 1979، 1994، 2004).

وفي ضوء التعريفات السابقة استخدمت معايير مختلفة لتعريف الحضر؛ ففي تعداد 1961 اعتمدت المعايير الوظيفية الإدارية والإحصائية، في حين كان المعيار الإداري فقط هو السائد في تعريف 1979، وفي 1994 و 2004 اعتمد المعيار الإحصائي. وقد حال تعدد المعايير المستخدمة لتعريف الحضر من إمكانية متابعة التغيرات التي طرأت على نمو المراكز الحضرية التي تصنف حضراً في تعداد سابق أو ربما في تعدادين سابقين، فالعديد من المراكز العمرانية عُدَّتْ حضراً لكنها لا تمتلك مقومات المراكز الحضرية؛ فمثلاً عُدَّتْ قرية بيت يافا في محافظة إربد حضراً لتجاوز عدد سكانها 5000 نسمة، في حين كان الرقم الفاصل لتمييز الحضر عن الريف 10000 نسمة في تعداد 1979.

ومما يؤخذ على التعريف الإحصائي اختلافه من تعداد إلى آخر، وهل من المعقول أن يتحول مركز عمراني ما إلى مدينة لمجرد الزيادة في عدد سكانه على رقم معين؟؟ كذلك فإن الحجم لا يعدُّ من وظيفة المكان أو مظهره؛ ففي مصر نجد العديد من القرى الضخمة من حيث عدد السكان لكنها لا تعدُّ حضراً لأن سكانها يعملون في الزراعة. وفي تعريف الحضر في تعداد 1979 عُدَّتْ كل من نجل وصبحا مراكز حضرية لوظيفتهما الإدارية كمركز للقضاء، وهذه الوظيفة منحت لهما وفق قانون إداري يمنحها حقوقاً ويفرض عليها واجبات تميزها عن الريف، رغم عدم توافر شروط أخرى كالشكل وتنوع أصول سكانها، فالمدينة يمكن تعرّفها من خلال تخطيطها الهندسي (التنظيمي) ومبانيها العامة.

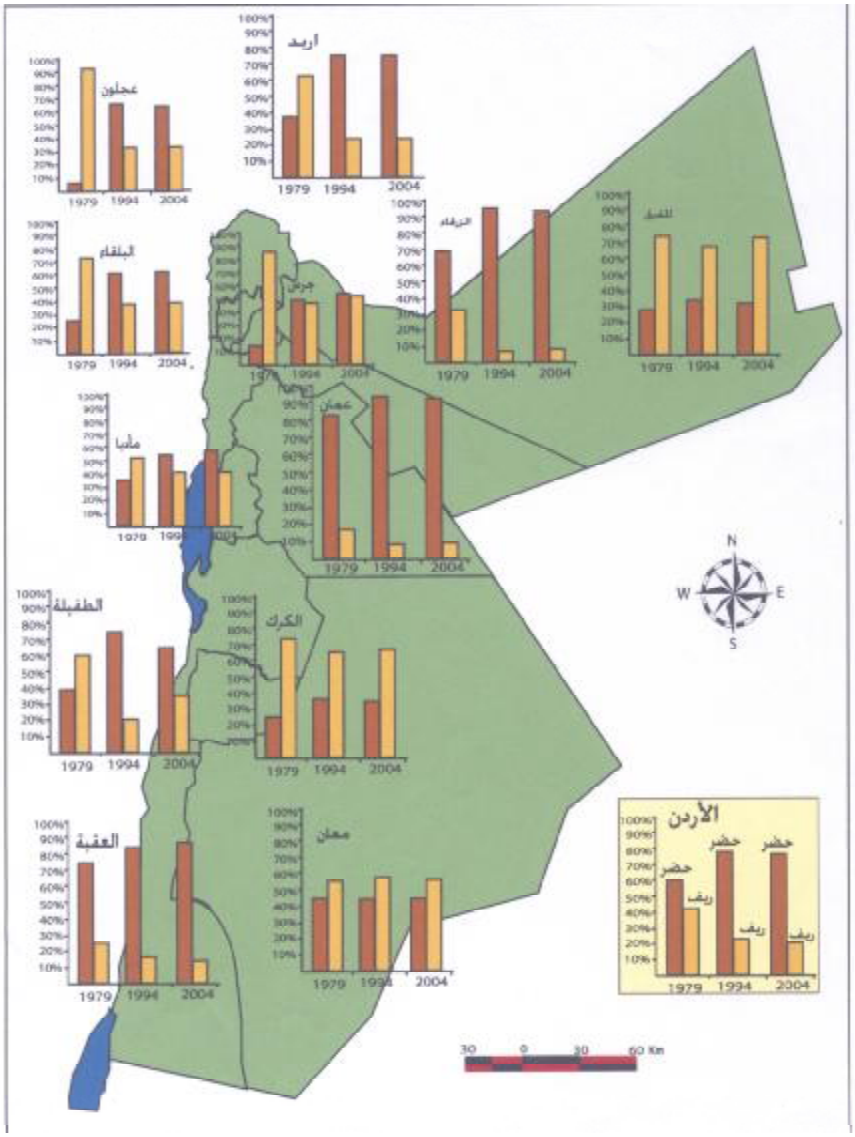

الشكل 1. النسبة المئوية للحضر والريف في المحافظات الأردنية (1979-2004)

وفي ضوء مشكلات التعريف السابقة اقتصرت هذه الدراسة على 12 مدينة هي مراكز المحافظات في تعدادي 1994 و 2004، وسبق أن تم تعريفها حضراً في تعدادي 1961 و 1979، كما تتوافر البيانات السكانية لهذه المدن، علاوة على أنها تتمتع بالسمات الحضرية المتمثلة في مظهرها الخارجي وطبيعة تركيبها الاجتماعي، والسمات الوظيفية والإدارية حيث يمارس سكانها النشاطات الاقتصادية الخدماتية والصناعية. ويضاف إلى ذلك كله أن تلك المدن أصبحت تشكل قصبات للمحافظات ومراكز للدوائر الانتخابية فيها.

توزع السكان حسب الحضر والريف:

لتتبع التغير الذي طرأ على التوزع النسبي للسكان بين الحضر والريف في التعدادات السكانية الأربعة السابقة لا بد من الإشارة إلى حقيقتين:

الأولى: اختلاف تعريف الحضر من تعداد إلى آخر، كما سبقت الإشارة.

الثانية: استحداث سبع محافظات جديدة في تعداد 1994 وهي: مادبا- الزرقاء- جرش - عجلون -المفرق -الطفيلة والعقبة.

وترتب على ذلك تغيير الحدود الإدارية لكل محافظة وتغيير في توزع السكان على المحافظات. وإذا تفحصنا الشكل (1) الذي يبين التوزع النسبي للسكان حسب الحضر والريف فإننا نلاحظ تركز سكان الأردن في المراكز الحضرية.

أما على مستوى المحافظات فما زالت محافظتا عمان والزرقاء تتمتعان بأعلى نسبة للتحضر بين المحافظات (92% و95% على التوالي) في تعداد 2004، وبالمقابل كان نصيب الحضر في محافظة إربد 76% في تعداد 2004 بعكس الحال في تعداد 1979 و1961 عندما كان معظم السكان في إربد يتركزون في ريف المحافظة، ويعكس هذا التذبذب في نسب الحضر والريف الاختلاف في تعريف الحضر في التعدادات السابقة.

وارتفعت نسبة الحضر عن النصف في بقية المحافظات في تعدادي 1994 و 2004. وكانت أعلى نسبة زيادة 7% لصالح الحضر في محافظة العقبة. وتستثنى محافظات المفرق، الكرك ومعان من ذلك، حيث ما زالت نسبة الحضر فيها منخفضة

مقارنة بالمحافظات الأخرى، ويغلب على هذه المحافظات الطابع الريفي لاتساع رقعة الأراضي الزراعية والبادية التابعة لها ولبعدها عن تأثير العاصمة.

وتبيّن النسب السابقة استمرار هيمنة مجمعة عمّان الزرقاء الحضرية على بقية التجمعات الحضرية في المحافظات الأخرى، فضلاً عن ظهور بؤرتين سكانيتين هما: مدينة إربد في الشمال و مدينة العقبة في الجنوب. وكان لتوافر عوامل جذب السكان من فرص العمل والتعليم وتراجع الاهتمام بالنشاطات الزراعية أثره في ارتفاع نسبة الحضر عن الريف. كما أن المظهر الحضري امتد تأثيره إلى المناطق الريفية بفعل وسائل الإعلام ووفرة الطرق ووسائل النقل الحديثة التي تربط الحضر بالريف.

النمو السكاني للمدن الأردنية:

شهد الأردن انخفاضاً في معدلات النمو السكاني بشكل عام خلال العقدين الأخيرين حيث انخفض معدل النمو السكاني من 4.9% عام 1979 إلى 3.3% عام 1994 ثم إلى 2.5% عام 2004. ويعكس هذا التراجع انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية إلى 2.2% عام 2004 لعدة أسباب أهمها: تأخر سن الزواج، وارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم للإناث، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الأردن فقد ارتفع العمر عند الزواج الأول للذكور إلى 29 سنة وللإناث إلى 27 سنة (صالح، 2002). وكذلك انخفضت معدلات الخصوبة الكلية من 7.6 طفلاً للمرأة الواحدة عام 1976 إلى 3.6 طفلاً للمرأة الواحدة عام 2002، ويعزى هذا الانخفاض إلى توافر الخدمات الصحية وبرامج تنظيم الأسرة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والتحاق المرأة بالتعليم والعمل.

وارتبط ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاضه في المدن الأردنية بثلاثة عناصر: 1- الزيادة الطبيعية 2- الهجرة الداخلية 3- الهجرة الخارجية والإجبارية وتباينت تلك المعدلات من مدة إلى أخرى بين 1961-2004 (الجدول 1).

تجدر الإشارة إلى أن عدد سكان الأردن قد تضاعف ثلاث مرات بسبب

تدفق اللاجئين الفلسطينيين أثر نكبة 1948، كما سبقت الإشارة، واستمرار تيار الهجرة بعدها من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وتركز معظم السكان في المدن الرئيسة وبخاصة في عمان والزرقاء.

وتتابع تدفق المهاجرين في **الفترة الأولى 1961-1979** من الأرياف إلى المدن، وتبعاً لدراسة الهجرة الداخلية (التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة عام 1967) بلغ عدد المهاجرين 44000 مهاجر؛ جذبت مدينة عمّان 63% منهم والزرقاء 28% والعقبة 4% والرصيفة 3%. كما تأثر النمو السكاني للمدن الأردنية بتدفق النازحين من الضفة الغربية عام 1967 الذين اتجهوا إلى المدن الرئيسة وبلغ عددهم نحو 190000 نازح ولاجئ توزعوا على المدن الأردنية بالنسب الآتية: عمان 68% إربد 6% السلط 7% الزرقاء 17% مادبا 2% (انظر ص 7).

قدّرت مساهمة الهجرة القسرية ب 1.9% من معدل النمو السكاني للدولة الذي بلغ 4.9%، وتميزت تلك الفترة بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث شهدت جميع المدن نمواً سكانياً باستثناء عجلون التي خسرت من سكانها لصالح المدن الأخرى وذلك بسبب الموقع الهامشي لمدينة عجلون وانتقال مركز المحافظة إلى مدينة إربد في بداية تلك المدة وارتفاع نسبة الفقر في المنطقة (سمحة، 1984).

جاءت معدلات النمو السكاني لمدن عمان الزرقاء، وإربد أعلى من مثيلاتها لمدن معان والكرك التي نمت بفعل الزيادة الطبيعية حيث تطغى الوظيفية الإدارية على معان والكرك ولم تتوافر فيهما في تلك الفترة المقومات الاقتصادية للمدينة. وبالمقابل نجد أن المدن الرئيسية عمان، إربد، الزرقاء، أصيبت بالتورم الحضري وبدأت تفقد بعض سكانها لصالح الضواحي المحيطة بها مثل صويلح ووادي السير في عمان وإيدون في إربد. وبلغت أعلى معدلات النمو السكاني في تلك الفترة في العقبة 6.2% حيث أسهمت الهجرة الداخلية من أرياف المحافظات المجاورة (معان والطفيلة) ومن المراكز الحضرية الأخرى في رفع معدل النمو، فبعد نكبة 1948 واحتلال

الموانئ الفلسطينية، أصبح ميناء العقبة المنفذ الوحيد للأردن حيث بدأت مرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي للميناء وتزايدت فرص العمل في قطاعي الخدمات والسياحة.

وفي الفترة الثانية 1979 – 1994 تراجعت معدلات النمو السكاني لجميع المدن الأردنية، ولم تخل هذه الفترة من تدفق للمهاجرين من خارج الأردن فاستقبلت الدولة نحو 250 ألفاً من العمالة الوافدة توزعت في مطلع الثمانينيات على النحو الآتي: 66% في عمان وضواحيها، 13% في مدينتي معان والعقبة و9% في مدينة الزرقاء و5% في إربد و4% في الكرك و3% توزعوا في المدن. وفي مطلع التسعينيات عاد نحو ربع مليون أردني من العاملين في الدول الخليجية عقب حرب الخليج الثانية واستقر نحو 94% منهم في مراكز المحافظات (بصبوص، 1997).

أمَّا عن دور الهجرة الداخلية فقد اقتصر على الهجرة بين مراكز المحافظات، وحسب تعداد 1994 بلغ عدد المهاجرين 98363 مهاجراً اتجه 68% منهم نحو مدن إقليم الوسط و18% نحو مدن إقليم الجنوب و14% منهم نحو مدن إقليم الشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الثانية شهدت معدلات نمو سكاني مرتفعة في المدن الأقل سكاناً فكانت أعلاها في مدينة العقبة ومعان وجرش بعكس الفترة الأولى. وهذا لا يعني عدم استمرار استقطاب إقليم عمان -الزرقاء للمهاجرين، لكن وجهتهم كانت نحو الضواحي لرخص أسعار الأراضي فيها عن المدن الرئيسية، وفي ضوء ذلك جاء معدل النمو السكاني في عمان الكبرى ضعف مثيله في مدينة عمان. وكذلك اتجه السكان في داخل محافظة الزرقاء إلى مدينة الرصيفة المجاورة. وكان لمدنية العقبة مرة أخرى أعلى معدلات النمو رغم انخفاضها عن الفترة السابقة إذ تأثرت حركة النشاط الاقتصادي للميناء سلباً بسبب حرب الخليج الثانية.

وفي مدينة السلط استمر النمو السكاني حيث بدأت المدينة بجذب إليها، ويعزى ذلك إلى تطور الخدمات في المدينة وظهور بعض المنشآت الصناعية خاصة شركة الأدوية، ولموقعها القريب من عمان (الرمامنه، 1998). واستمر معدل النمو السكاني مرتفعاً أيضاً في مدينة المفرق وذلك بسبب توجه كثير من سكان البادية إلى

الاستقرار في المدينة. وارتفعت أيضاً معدلات النمو السكاني في مدينة عجلون بفعل الزيادة الطبيعية.

وفي الفترة الثالثة 1994-2004 تدنت معدلات النمو السكاني في المدن جميعها مع تراجع معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية، وكانت معدلات النمو أدنى من المعدل العام في بعض المدن كبيرة الحجم مثل الزرقاء، إربد وعمان، وفي بعض المدن الصغيرة الحجم مثل عجلون الطفيلة. وبالمقابل كانت أعلى معدلات النمو السكاني في مدن السلط وضواحي عمان، وكذلك في مدينة العقبة لتوسع النشاط السياحي فيها. واحتلت مدينة جرش أعلى مرتبة بين المدن الأردنية من حيث معدلات النمو بسبب موقعها المتوسط على طريق عمان إربد ولجاذبيتها الطبيعية وتزايد النشاط السياحي وإنشاء جامعة خاصة فيها. وأصيبت مدينتا عمان والزرقاء بنوع من التخمة الحضرية مرة أخرى حيث استقبلتا ولفترات قصيرة ومتتابعة أعداداً كبيرة من المهاجرين ولاسيَّما عند غزو العراق مما حال دون التخطيط المسبق لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة، ونجم عن ذلك ظهور مشكلات بيئية كالتوسع على حساب الأراضي الزراعية والازدحام.

ورغم ظهور اتجاه جديد للحركة السكانية نحو المدن الصغيرة والمتوسطة لما تمتاز به من رخص لأسعار الأراضي فيها، إلا أنها ما زالت تعاني عدم توافر فرص العمل للقادمين إليها وارتفاع معدلات البطالة، 22% في الكرك مقابل 10% في عمان، (مسح البطالة والعمالة 2004)، وحتى الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الاستثمار من المهاجرين العائدين أو الوافدين تركز في عمان والزرقاء وإربد والعقبة، وبذلك ستبقى عمان محط أنظار القادمين من خارج الأردن ولاسيَّما أن مدينة عمان ما زالت تهيمن على النظام الحضري في الأردن حيث ارتفعت قيمة مؤشر المدن الأربع Four City Index من 1.7 عام 1979 إلى 2.3 عام 2004.

الجدول 1. معدلات النمو السكاني للمدن الأردنية 1961-2004 والعدد المتوقع عام 2014

المدينة	معدلات النمو السكاني			العدد المتوقع2014
	1979-1961	1994-1979	2004-1994	
عمان	5.2	2.9	5.4	2747967
الزرقاء	4.5	3.2	1.6	483945
السلط	4.0	3.6	2.7	98046
مادبا	5.2	4.6	2.6	93482
إربد	5.2	4.1	2.2	326506
المفرق	4.5	4.0	2.3	61616
عجلون	0.5	2.4	1.3	8731
جرش	5.5	5.0	4.4	50502
الكرك	2.6	3.0	0.8	21894
الطفيله	5.7	3.4	1.3	27184
معان	3.0	4.8	2.2	35789
العقبة	6.2	5.7	3.1	117263

مصدر البيانات الأصلية: تعدادات السكان 1961، 1979، 1994، 2004 دائرة الإحصاءات العامة، (ولحساب المعدلات والتوقعات تم استخدام المعادلة الأسية التالية: لو ر= لو ل-لو أ ÷ ن -1)

النمو السكاني وتوقعات السكان عام 2014:

يبدو من التحليل السابق لتوزع سكان الحضر والريف ومعدلات النمو السكاني للمدن الأردنية (الشكل 1 والجدول 1) أن هناك اتجاهاً نحو الثبات في نسبة التحضر خلال الفترة المقبلة حتى عام 2014. وبافتراض استمرار معدلات نمو السكان في المدن الأردنية، على ما كانت عليه، حتى عام 2014 فإن ذلك يعني أن عدد سكان مدينة عمان سيتضاعف إلى 2.7 مليون نسمة، لتضمّ أعلى تركز سكاني بين المدن الأردنية، وستبقى عمّان المدينة المليونية الوحيدة في الأردن. وسيبلغ عدد سكان الزرقاء 483 ألف نسمة، وسيتضاعف سكان إربد ليصل إلى 326 ألف نسمة، أمَّا السلط ومادبا فسوف يبلغ عدد السكان في كل منهما 98 ألفاً و 93 ألفاً على التوالي، كما سيتضاعف عدد السكان في العقبة مرة ونصف تقريباً.

وإذا ما أخذنا المدن المتوسطة بالحسبان فإننا سنجد أن عدد سكان جرش

والمفرق سيبلغ 60 ألفاً للأولى و50 ألفاً للثانية، أمَّا المدن الصغيرة فسيبقى حجم السكان في كل من الكرك والطفيله 22 و 27 ألف نسمة على التوالي، كما ستبقى مدينة عجلون تحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد السكان دون عشرة آلاف نسمة (الجدول 1 والملحق 1).

وبشكل عام سوف يستمر الاختلال في توزع السكان الحضر في الأردن خلال السنوات العشر القادمة، وسيتركز معظم سكان الأردن في محور عمان ــ جرش ــ إربد ــ الزرقاء ــ حيث يتركز في هذه المنطقة 90% من حجم السكان الحضر، هذا فضلاً عن تركز السكان في مدينة العقبة. وبالمقابل سوف تعاني مدن الجنوب من تخلخل السكان رغم الزيادة الطبيعية الضئيلة في أعداد سكانها.

التركيب العمري للسكان الحضر في الأردن:

يعدُّ التركيب العمري للسكان من الأمور المهمة لتعرّف حجم القوى العاملة ومعدلات الإعالة والمشاركة الاقتصادية للذكور والإناث، والخصائص الاجتماعية للسكان. ويتسم الهرم السكاني، الذي يعبر عن التركيب العمري للسكان، في الدول النامية بقاعدة عريضة وقمة مدببة تعكس فتوة هذه المجتمعات مع اتساق في فئات الذكور والإناث على جانبي الهرم.

ولا يختلف التركيب العمري للسكان في الأردن وفي المراكز الحضرية عن مثيله في الدول النامية، فقد بلغت نسبة السكان أقل من عمر 15 سنة نحو 51% في عام 1979مما يترتب عليه ارتفاع معدل الإعالة في المجتمع (1: 5) وكذلك زيادة الطلب على خدمات التعليم والصحة والإسكان، ويعزى اتساع قاعدة الهرم السكاني في عام 1979 إلى ارتفاع في معدلات الولادات وإلى هجرة العديد من الشباب للعمل في الدول العربية النفطية. وحسب تعداد 1961 و1979 فقد حظيت محافظة عمان بأعلى نسبة للشباب. وكذلك الحال في محافظة معان إذا يتجه الشباب للعمل في ميناء العقبة حيث بلغت نسبة الجنس فيها 172 عام 1961، ويقابل ارتفاع نسبة الشباب في المدن

الرئيسة ارتفاع نسبة من هم فوق 65 سنة في الأرياف، وتزيد نسبة من هم أقل من 15 سنة في محافظات البلقاء وإربد ومعان في تعداد 1979. أمَّا فئة الشباب 15-64 فكانت أعلى نسبة بين السكان في فئة 15-19 في تعداد 1961، وبقيت كذلك حتى عام 1979.

وشهد الأردن في تعداد 1994 و2004 تراجعاً في معدلات الولادات وارتفاع تكاليف المعيشة وتوافر طرائق تنظيم الأسرة، وبدأت تنخفض فعلاً نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حيث بلغت في الحضر 40% مقابل 44% في الريف في تعداد 1994. أمَّا في تعداد 2004 فقد بلغت تلك النسبة 38% في الحضر و 40% في الريف، وبلغت أدنى نسبة لمن هم دون عمر 15 سنة في محافظة عمان 34% مقابل 41% لمثيلتها في محافظة الطفيلة، (الشكل 2. أ، ب، ج)..

ويمكن القول: إنَّ النمط ذاته قد تكرر في تعدادي 1994 و 2004 حيث كانت أعلى نسبة في الأعمار أقل من 15سنة في معظم المحافظات باستثناء جرش، إربد وعجلون، ولفئة الشباب تركزت في الفئة 15-19، أمَّا نسبة من هم في فئة 15-64 فكانت الأعلى في العاصمة 62% يليها العقبة ومعان بنسبة 60% لكل منهما في التعدادين المذكورين.

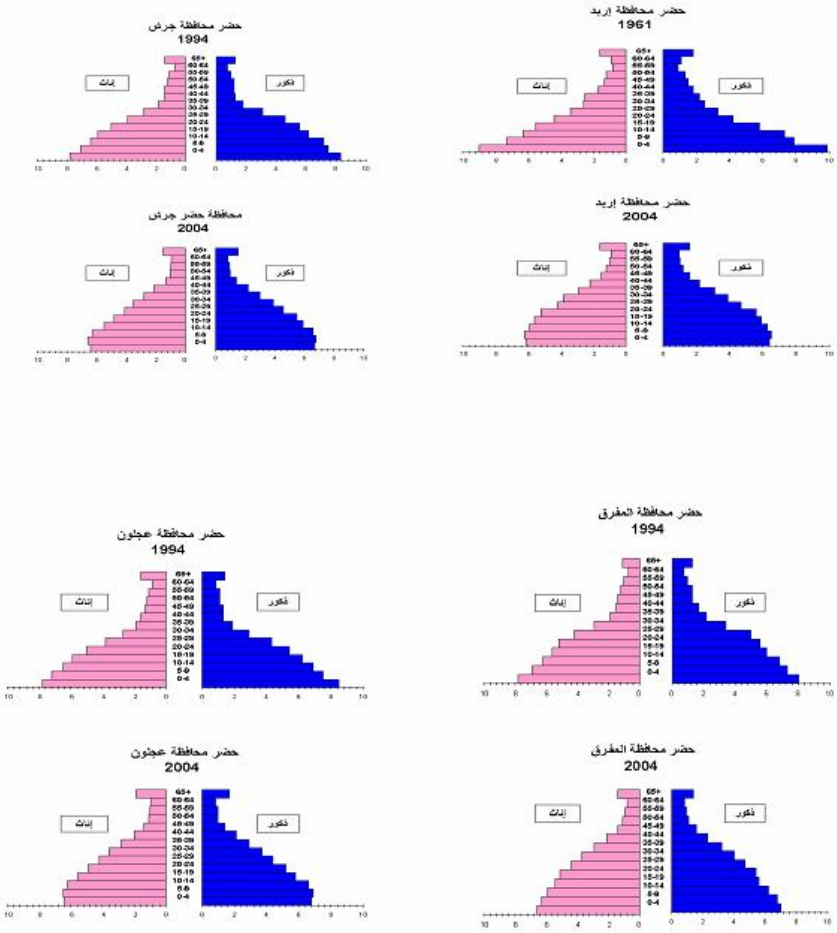

الشكل 2. أ الهرم السكاني لحضر المحافظات الأردنية (إقليم الشمال)

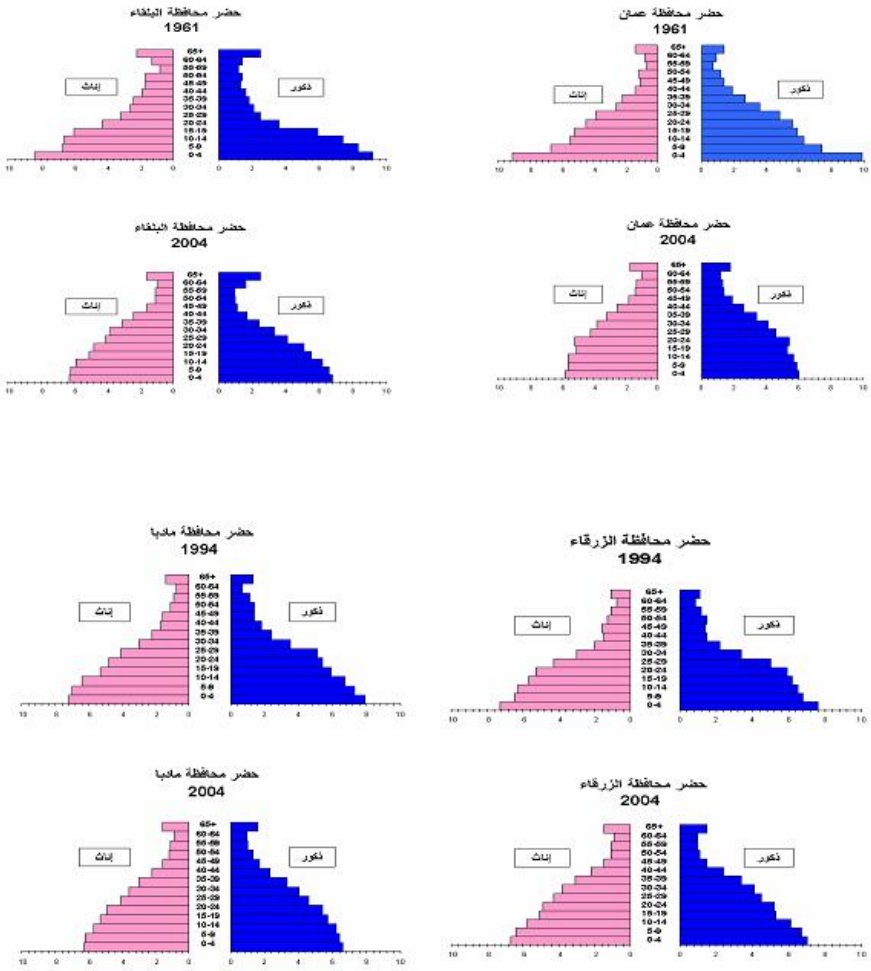

الشكل 2. ب الهرم السكاني لحضر المحافظات الأردنية (إقليم الوسط)

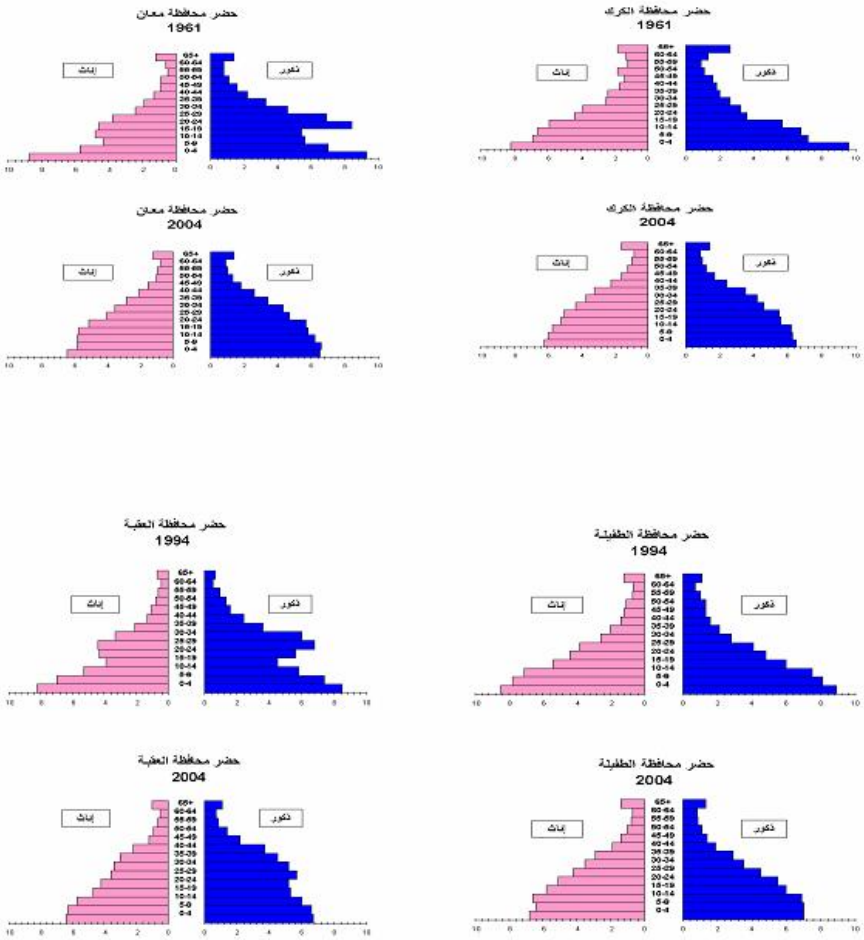

الشكل 2. ج الهرم السكاني لحضر المحافظات الأردنية (إقليم الجنوب)

وفي ضوء النسب المشار إليها أعلاه فإن ذلك يعني تزايداً في نسبة الشباب في السنوات القادمة، مع ارتفاع بطيء وضئيل في نسبة كبار السن في ظل التقدم والتطور في مجال الرعاية الصحية. وقد رافق الزيادة في عدد الشباب توسع في الاستثمار في التعليم العالي في مختلف مناطق المملكة، وستبقى الحاجة باستمرار إلى خلق مزيد من فرص التعليم وتوفير المساكن للشباب بالأسعار المقبولة.

الخصائص التعليمية:

تشير بيانات المسح الميداني المتعلقة بالمستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة (6 سنوات فما فوق) أن نسبة الأمية لديهم وصلت إلى 5.7%، وترتفع تلك النسبة للإناث إلى 3.8% في حين تنخفض للذكور إلى 1.9% وذلك دليل على انخفاض نسبة الأميّة في المناطق الحضرية. وبديهي أن تزيد النسبة مع التقدم في العمر حيث بلغت أدناها للفئة 15-29 وأعلاها للفئة 60 فأكثر عند كلا الجنسين.

ويبيّن الشكل (3) أن نسبة الطلبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، الثانوي والجامعي قد بلغت 29% و31% و33% على التوالي، وذلك يعني أن 93% من الطلبة مسجلون في المراحل الثلاث سابقة الذكر. وهذا يشير إلى موضوع في غاية الأهمية وهو أن: الاستثمار في التعليم في الأردن يشكل ضغطاً على الخدمات التعليمية في الأردن وبشكل خاص في المناطق الحضرية التي تحتضن 82% من سكان الدولة. وربما يعزى ذلك إلى الآتي:

أ- هجرة أعداد كبيرة من الريفيين إلى المناطق الحضرية، وتركز عدد كبير من الهجرة الوافدة والعائدة من خارج الدولية في تلك المناطق.

ب- إيلاء السكان في الأردن قيمة عليا للتعليم الأكاديمي وبخاصة في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة في الدولة.

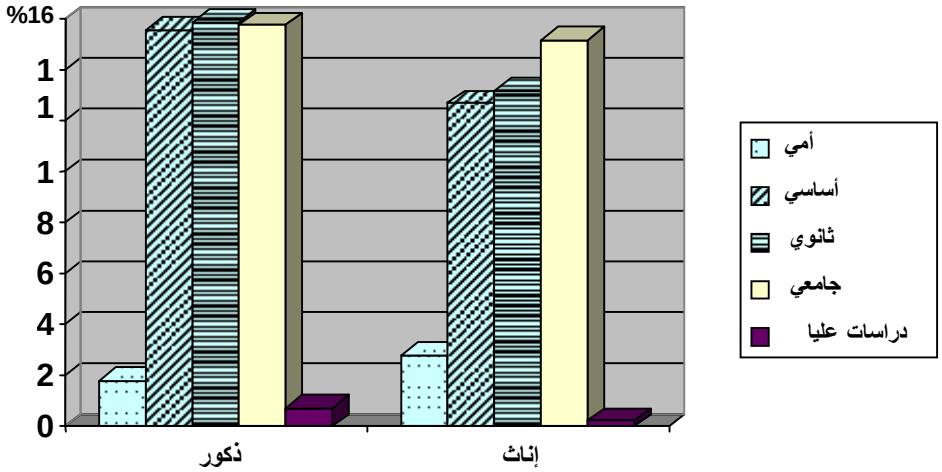

شكل 3. توزيع أفراد العينة القاطنين في المدن الرئيسية في الأردن حسب الحالة التعليمية والجنس

ويوضح الشكل (3) أيضاً أن مستوى تعليم الإناث يسير جنباً إلى جنب وبشكل متوازن مع مثيله لدى الذكور في المراحل التعليمية كلّها باستثناء مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، مما يشير إلى تزايد الضغط والطلب على التعليم الجامعي والعالي في المناطق الحضرية في الأردن.

الحالة الزواجية:

تنخفض نسبة المطلقين والأرامل لدى السكان الحضر بشكل عام وتنحصر معظم الحالات بين الإناث. وقد بلغت نسبة المتزوجين 50% ومثلها للعازبين، وتتركز نسبة العازبين الذكور والإناث في الفئة 15-29 حيث بلغت 94% للنوعين معاً، وذلك يشير إلى مدى الطلب المستقبلي على خدمات الإسكان لهؤلاء في المناطق الحضرية.

القوى العاملة وتوزعها في مراكز المحافظات الأردنية

المهنة:

شكلت الخدمات 44% من مجموعة مهن أفراد العينة وثلاثة أرباع هؤلاء هم من الذكور والباقون من الإناث، في حين شكل الفنيون 17% (مناصفة بين الذكور

والإناث)، وحط في المرتبة الثالثة العاملون في التجارة بنسبة 13% وجميعهم من الذكور. وعمل نحو 7% في العمل الإداري ومثلهم تقريباً في الإنتاج وفي القوات المسلحة ومعظمهم من الذكور، وجاءت أدنى النسب للعاملين في الإنشاءات والأعمال الكتابية وهي لا تتطلب مهارات. وبلغت نسبة المتقاعدين 3% (الشكل 4).

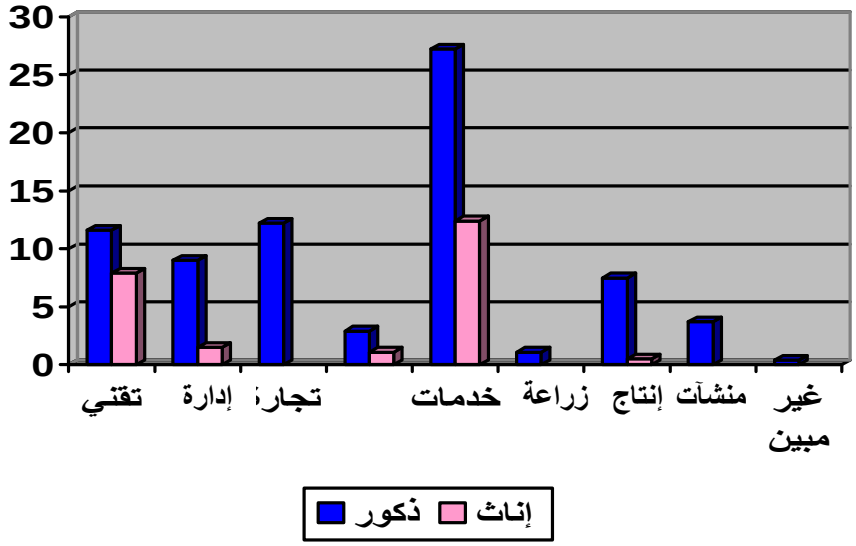

شكل 4. توزيع أفراد العينة حسب المهنة والجنس

الحالة العملية:

تجدر الإشارة عند دراسة الحالة العملية إلى أن هناك فئات من المجتمع لا تعمل ولا تستطيع أن تعمل، أو أنها في هذه المرحلة لا تعمل لأسباب أخرى مثل ربات البيوت والطلبة الملتحقين بالتعليم. ومن بيانات المسح الميداني وبعد استبعاد أ- أفراد العينة ذكوراً وإناثاً الملتحقون بالتعليم ب- أفراد العينة الإناث ربات البيوت، تبيّن أن نسبة البطالة إلى العاملين بين أفراد العينة بلغت 21.2% وهذا يعني ارتفاع

نسبة البطالة عن العمل. وإذا أخذنا بالحسبان نسبة التعطل للذكور والإناث كلّ على حدة، فإننا نلاحظ انخفاض النسبة للذكور إلى 16.4% عن مثيلها للإناث التي ترتفع إلى 36.8%، (انظر الجدول 2.).

و يعزى ارتفاع نسبة التعطل لدى الإناث إلى ارتفاع نسبة مخرجات التعليم بينهن، ،كذلك عدم توفر فرص العمل الكافية لهن، وقد ينسحب الحال على الذكور أيضاً فضلاً عن عدم الرغبة في الالتحاق في مهن معينة.

الجدول 2. أ- الحالة العملية لأفراد العينة حسب النوع%

الفئة	الذكور	الإناث	المجموع
أقل من 6 سنوات	3.5	3.0	6.5
طلاب 6-29 ملتحقون بالتعليم	18.3	17.0	35.3
ربات بيوت	___	15.1	15.1
متعطل	5.8	4.0	9.8
يعمل	25.6	7.0	32.6
متقاعد	0.7	___	0.7
المجموع الكلي	53.9	46.1	100.0

ب- نسبة العاملين إلى المتعطلين باستثناء ربات البيوت والطلبة

متعطل	16.4	36.4	21.2
يعمل	82.9	63.6	78.8
متقاعد	0.7	-	-
المجموع	100	100	100

العلاقة بين التوسع العمراني والنمو السكاني للمدن الأردنية

توسعت المساحة العمرانية للمدن الأردنية بتأثير الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة إلى المدن وضواحيها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وللوقوف على العلاقة بين كل من التوسع العمراني والنمو السكاني للمدن الأردنية قام الباحث بحساب معدلات النمو السنوي للسكان وحساب معدلات النمو المساحي للمدن الأردنية في فترتين الأولى 1961-1979 والثانية 1980-2000،واعتمد في ذلك على بيانات

دائرة الإحصاءات العامة الخاصة بالنمو السكاني وعلى السجلات والتقارير للمؤسسات الرسمية والدراسات الأخرى بالنسبة إلى المساحات التنظيمية لتلك المدن.

الفترة الأولى 1961-1979:

شهدت مدن عمان، العقبة، الزرقاء، أربد، جرش، الطفيلة، مادبا، السلط، والمفرق، أعلى معدلات للنمو السكاني بين المدن الأردنية والتي تراوحت بين 4-6.5%. وقد وفرت تلك المدن فرص العمل للعديد من اللاجئين والمهاجرين، كما استقرت فيها معظم المؤسسات والدوائر الحكومية والمؤسسات ولاسيَّما مراكز المحافظات (في ذلك الوقت) عمان، أربد، السلط. وتطورت الزرقاء لقربها من عمان واستقرار بعض الصناعات فيها (مصفاة البترول، محطة الحسين الحرارية، وكثير من الصناعات الغذائية الأخرى في الرصيفة)، كما توطنت فيها بعض معسكرات القوات المسلحة. وتطورت العقبة أيضاً سياحياً وتجارياً وعمرانياً كمنفذ وحيد للأردن على البحر، وتوسعت إربد بشكل سريع أثر إنشاء مدينة الحسن الصناعية وجامعة اليرموك، وتطورت المدينة كمركز إقليمي للريف الزراعي المجاور لها. كما يعزى التوسع في جرش ومادبا لوجود بعض مخيمات النازحين حولهما إثر حرب 1967، ولتطور النشاط السياحي فيهما.

وشهدت المفرق ومعان نمواً سكانياً تراوح بين 3-4% سنوياً وربما كان ذلك بسبب ارتفاع الزيادة الطبيعية فيهما أكثر من الهجرة إليهما، وأخيراً انخفضت معدلات النمو السكاني عن 3% في كل من الكرك وعجلون بوصفهما طاردتين للسكان.

وإذا انتقلنا إلى التوسع العمراني للمدن الأردنية في هذه الفترة فأننا نلاحظ بشكل عام أن المدن التي حققت أعلى معدلات للنمو السكاني هي التي شهدت أعلى معدلات للتوسع العمراني مثل: عمان، العقبة، الزرقاء، أربد، المفرق، جرش، حيث زاد معدل النمو المساحي فيها على 9%. وإذا كان النمو السكاني والاقتصادي

والسياحي يقف وراء التوسع في عمان، الزرقاء، العقبة، فإن التوسع في المفرق جاء نتيجة مباشرة لموقعها الاستراتيجي على طرق النقل بين سورية والأردن والعراق والسعودية، وكذلك نتيجة لوجود بعض معسكرات القوات المسلحة فيها.

وتراوحت معدلات النمو للمساحة العمرانية لكل من السلط والكرك والطفيلة وعجلون بمقدار 7-9%، ويعود سبب التوسع في السلط إلى التوسع شرقاً وشمالاً لأن المدينة لم تعد قادرة على استيعاب سكانها، وكذلك الحال بالنسبة إلى عجلون والكرك والطفيلة. وحققت معان ومادبا أقل معدلات للنمو السنوي للمساحة العمرانية رغم أن مادبا حققت معدلات نمو سكاني مرتفعة في هذه الفترة إلا أن قربها من عمّان قلل من فرص التوسع العمراني فيها.

وبشكل عام يمكن القول: إنَّ العلاقة بين النمو السكاني والنمو العمراني للمدن الأردنية في الفترة الأولى كانت طردية جداً (الشكل رقم 5.)، ومما لاشك فيه أن النمو السكاني كان له الدور الأكبر في ارتفاع معدلات النمو العمراني وبشكل أفقي بخاصة في المدن الكبرى ويتبيّن ذلك من حقيقة أن معدلات النمو العمراني أعلى بكثير من معدلات النمو السكاني في تلك المدن.

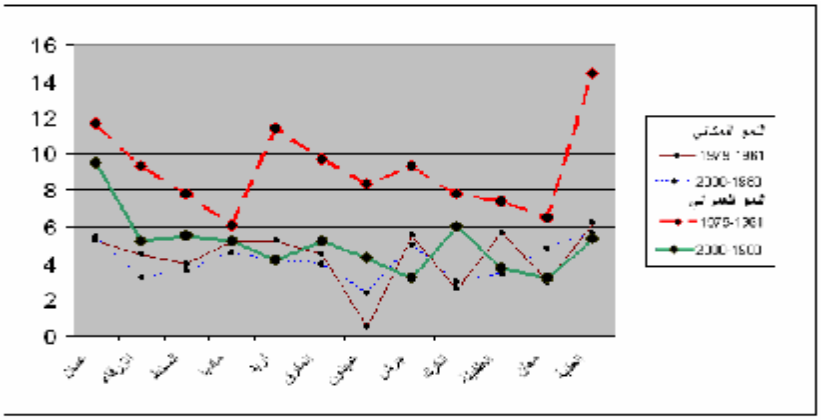

شكل 5. معدلات النمو السكاني والعمراني للمدن الأردنية الرئيسية 1961-2000

الفترة الثانية 1980 - 2000:

تميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات النمو السكاني للمدن الأردنية باستثناء (عمان، معان، عجلون) مقارنة بمثيلاتها في الفترة السابقة. ورغم هذا الانخفاض عن الفترة السابقة إلا أن مدن عمان، مادبا، إربد، المفرق، جرش، معان والعقبة حققت معدلات نمو سكاني تتراوح بين 4.0%- 5.7%، في حين حققت مدن الزرقاء، السلط، الكرك الطفيلة وعجلون معدلات نمو سكان تتراوح بين 2.5% -40%.

وفيما يتعلق بالنمو العمراني المساحي للمدن الأردنية في الفترة الثانية فقد انخفضت تلك المعدلات في المدن الأردنية جميعها، حيث شهدت مدن عمان، الزرقاء، السلط، مادبا، المفرق، الكرك والعقبة معدلات تتراوح بين 4.9% و9.5%. وبالمقابل حققت مدن إربد، عجلون الطفيلة، معان وجرش معدلات تتراوح بين 3.2%- 4.3%.

وفي ضوء انخفاض معدلات النمو السكاني والعمراني في الفترة الثانية عن مثيلاتها في الفترة الأولى أمكن حصر بعض العوامل التي أدت إلى ذلك فيما يأتي:

1. أشارت بعض السجلات الرسمية إلى زيادة في مساحة المباني الطابقية (قسم الإنشاءات، وزارة البلديات، 1990) ومعنى ذلك أن هناك تزايداً في التوسع الرأسي في المدن الأردنية أكثر من التوسع الأفقي خاصة في المدن الكبرى، عمان، أربد، الزرقاء.
2. تم تأسيس أمانتي عمان الكبرى وأربد الكبرى في الفترة الثانية واللتين كسبتا مساحات حضرية إضافية لهما بعد أن ضمت لهما كثير من البلديات المحيطة بهما فأصبحت جزءاً منهما، وارتفعت لذلك معدلات المساحة المبنية والتنظيمية فيهما (انظر الشكل 6. والشكل 7.).
3. أصبحت العديد من المدن في الفترة الثانية مراكز للمحافظات الجديدة التي أُنشئَتْ: المفرق، عجلون، الزرقاء، العقبة، مادبا، جرش والطفيلة. وقد عزز ذلك من تركز المؤسسات الحكومية فيها، من ثمَّ تزايد تدفق المهاجرين إليها ومن ثمَّ زيادة مساحاتها العمرانية.
4. إنشاء العديد من الجامعات الرسمية في معظم المدن الرئيسية في تلك الفترة:

إربد، المفرق، السلط، معان الكرك، والزرقاء.

5. الهجرات السكانية الداخلية والخارجية الطوعية والقسرية المتتابعة والمتقاربة 1967، 1992 و2003.

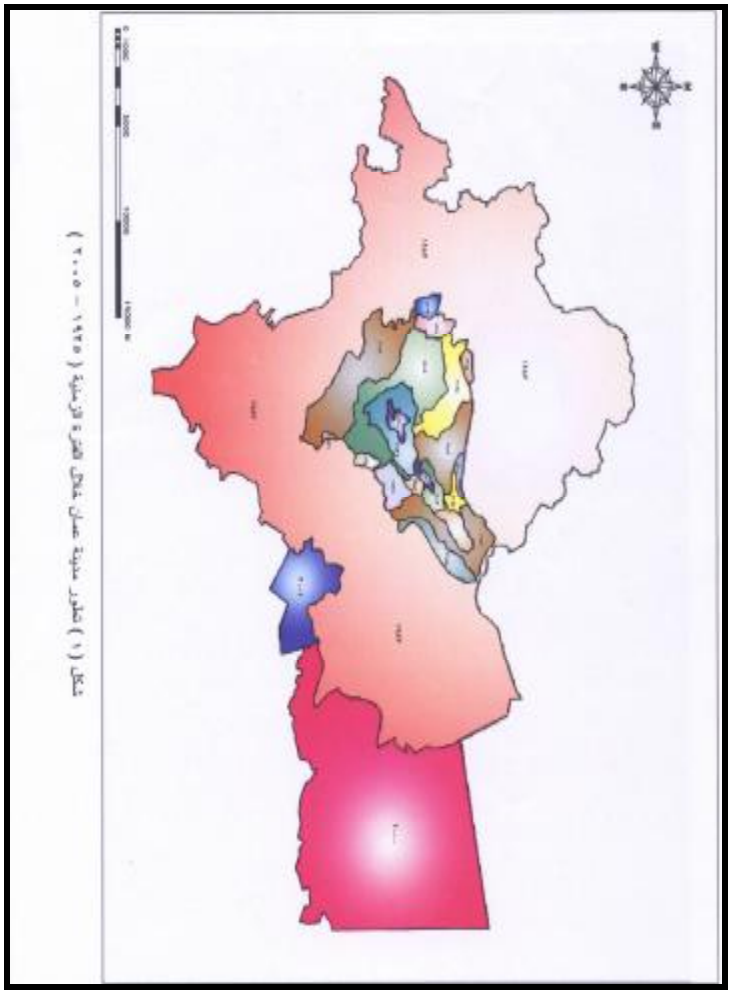

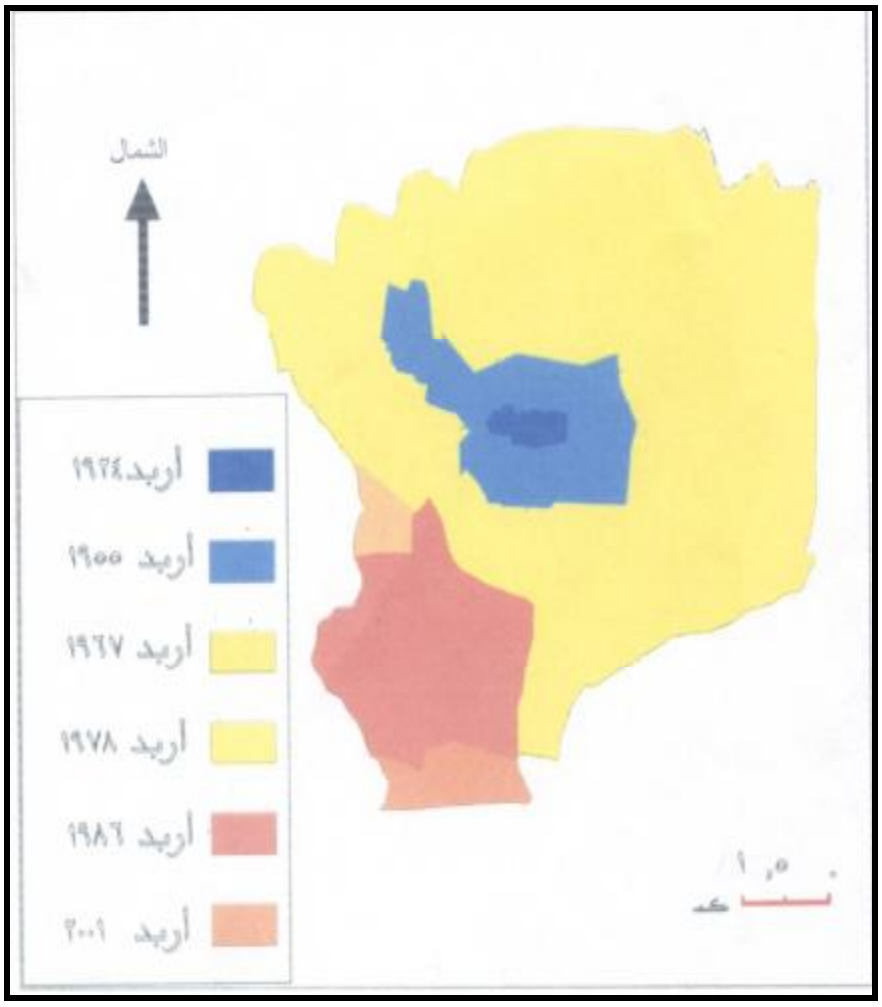

الشكل 7 التطور العمراني لمدينة إربد 1924-2001

الاحتياجات السكنية والرياضية والثقافية:

أدى التزايد السكاني السريع في الأردن خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى نمو كبير ومتسارع في إنشاء المباني والمساكن لاستيعاب الأعداد الكبيرة من تلك الزيادة السكانية، فقد تضاعفت أعداد المباني في الفترة 1980-2000 (الإحصاءات العامة، 2002، الكتاب الإحصائي السنوي). وبلغت نسبة المساكن في المناطق الحضرية 58% من مجموع المساكن في الأردن تبعاً لبيانات تعداد 1979، و استحوذت المناطق الحضرية في بعض المحافظات على نسب أعلى من المساكن حيث بلغت 83% في محافظة عمان، 82% في محافظة الزرقاء (لواء الزرقاء آنذاك) ، و77% في محافظة العقبة (لواء العقبة آنذاك). أمَّا في تعداد 1994 فقد بلغت النسبة لتلك المحافظات 91%، 95%، 79% على التوالي، وارتفعت عام 2004 إلى 93% و88% في عمان والعقبة على التوالي في حين بقيت ثابتة في الزرقاء.

وتشير النسب أعلاه إلى أن التركز السكاني والحضري قد اشتد في المناطق الشمالية والغربية والوسطى من الدولة أكثر منه في المناطق الأخرى، وقد أكدت دراسة أخرى للباحث (2006 قيد النشر) أن نحو 90% من مجموع السكان الحضر في الأردن يقطنون في دائرة مركزها مدينة جرش ونصف قطرها 63كم . ليس ذلك فحسب بل إنَّ محافظة عمان استأثرت بالنسبة الكبرى من النمو السكاني والحضري والسكني وبهذا أصبحت تشكل مركز الثقل الاقتصادي والسكاني في الأردن، وفي ضوء ذلك فإن زيادة النمو الحضري وتسارعه غير المدروس وغير المخطط له سوف ينجم عنه خلل كبير في جوانب حياتية تتمثل في الضغط على الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البنية التحتية الأخرى خاصة ما يتعلق بتوفير المياه والكهرباء وفرص العمل. وسيتم التركيز هنا على الاحتياجات السكنية والحاجة إلى المراكز الثقافية والرياضية وإلى مراكز للمرأة.

أولاً: الاحتياجات السكنية.

في ضوء النمو السكاني والتوسع العمراني الذي شهدته المدن الأردنية أصبحت الحاجة ضرورية لتقدير الحاجة السكنية للمناطق الحضرية في المحافظات بشكل عام وفي مراكز تلك المحافظات. ويتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن المناطق الحضرية في المحافظات جميعها تحتاج إلى 349846 وحدة سكنية عام 2014. وتعّد المناطق الحضرية في محافظة عمّان من أشد المناطق حاجة إلى تلك الوحدات السكنية وبنسبة 64% من مجموع الوحدات المتوقع، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها نتيجة النمو السكاني المرتفع فيها. ويليها في ذلك حضر محافظتي الزرقاء وإربد بنسبة 13% و11% على التوالي، وذلك يعني أن محافظات عمان، الزرقاء واربد، تحتاج إلى 88% من الاحتياجات السكنية للمناطق الحضرية في المحافظات الأردنية مجتمعه، في حين تحتاج بقية المناطق الحضرية في باقي المحافظات إلى 12%.

أمَّا بالنسبة إلى مراكز المحافظات، أي المدن الرئيسية في الأردن فهي تحتاج إلى 245158 وحدة سكنية في عام 2014 أي ما نسبته 70% من مجموع الحاجة السكنية للحضر في المحافظات الأردنية.

وهذا ما تشير إليه الأرقام في الجدول رقم (3) وتوضح تلك الأرقام أيضاً أن مدينة عمان تستأثر بأربعة أخماس الوحدات السكنية المطلوبة عام 2014، وتتطلب إربد والزرقاء نحو 11% من الاحتياجات السكنية، في حين تحتاج المدن الأخرى نسبه لا تزيد على 9% من تلك الاحتياجات، وربما تعزى هذه النتيجة إلى ما ورد سابقاً في هذه الدراسة عند الحديث عن العلاقة الطردية بين النمو السكاني والتوسع الحضري (انظر صفحة 17).

الجدول 3 عدد السكان والوحدات السكنية المتوقع في المناطق الحضرية في المحافظات وفي المدن الرئيسية 2014

المحافظة	عدد السكان والوحدات السكنية المتوقع في المناطق الحضرية 2014			المدينة	عدد السكان والوحدات السكنية المتوقع في المدن الرئيسية 2014		
	السكان الحضر	الوحدات السكنية	%		السكان	الوحدات السكنية	%
عمان	3180096	223220	64	عمان	2747967	197929	88.7
البلقاء	304127	9864	2.8	السلط	980946	4547	1.9
الزرقاء	995496	45831	13.1	الزرقاء	483945	13402	5.5
مادبا	132802	5791	1.7	مادبا	93482	3712	1.5
اربد	979912	36976	10.6	اربد	326506	12395	5.0
المفرق	127506	5283	1.5	المفرق	61616	2237	1.0
جرش	124573	4588	1.3	جرش	50502	3109	1.2
عجلون	107165	3973	1.1	عجلون	8731	220	0.1
الكرك	86569	3772	0.8	الكرك	21894	333	0.1
الطفيلة	61664	1392	0.4	الطفيلة	27184	645	0.3
معان	61985	2207	0.6	معان	35789	1204	0.5
العقبة	128161	5949	1.7	العقبة	117263	5425	2.2
المجموع	6299056	349846	100	المجموع	4072925	245185	100

ثانياً: الاحتياجات إلى المراكز الرياضية الثقافية وإلى مراكز المرأة:

أظهرت نتائج المسح الميداني أن المراكز الثقافية والرياضية ومراكز المرأة متوافرة بنسبة 60% في المدن الرئيسية (مراكز المحافظات) بشكل عام. وتتفاوت تلك النسبة من مدينة إلى أخرى تبعاً لمتغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية أهمها: حجم السكان والتوسع العمراني لتلك المدن، وتزايد الوعي بأهمية هذه النشاطات لدى السكان.

وقد أوضح المنتسبون إلى المراكز في مدن (عمان، اربد، والزرقاء) أن تلك المراكز تتوافر بنسبة 50% و52% في المدينة الأولى والثانية، وبنسبة 75% في الثالثة، ويعزى ذلك إلى زيادة حجم السكان في تلك المدن، وبذلك فإن المراكز غير كافية في كل من عمان وأربد. أمَّا مدن المفرق وعجلون وجرش فقد بيَّن المنتسبون أن المراكز تتوافر فيها بنسبة 65%، وتزيد النسبة في الطفيلة على 70% رغم انخفاض عدد سكانها مقارنة بالمدن الثلاث السابقة.

إن المراكز الرياضية والثقافية ومراكز المرأة متوافرة -إلى حدّ ما- في بعض المدن الأردنية إلا أن عدد المنتسبين ذكوراً وإناثاً إلى تلك المراكز متواضع جداً بحيث لا تزيد نسبة المنتسبين من الذكور على 18% ومن الإناث على 11%، وكانت أعلى نسبة لهم في كل من الطفيلة (38% ذكوراً و18% إناثاً) وعجلون (28% ذكوراً و13% إناثاً) وفي معان (20% ذكوراً و 20% إناثاً)، أمَّا في مادبا فقد بلغت النسبة 33% للذكور و22% للإناث. ومعظم الذكور في المدن آنفة الذكر ينتسبون إلى المراكز الرياضية والثقافية، في حين معظم الإناث ينتسبن إلى المراكز الثقافية ومراكز المرأة.

وكانت النسبة المئوية للمنتسبين منخفضة في جرش، الزرقاء، المفرق والعقبة، بحيث لا تزيد في المتوسط على 10% للذكور وعن 5% للإناث. وربما يعزى الانخفاض إلى مشاركة الإناث في المدن الثلاث الأولى إلى العادات والتقاليد،

وفي العقبة إلى ارتفاع نسبة الذكور في المدينة الذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي للانخراط في تلك المراكز علاوة على العامل المناخي المتمثل في ارتفاع درجة الحرارة صيفاً.

وتنخفض نسبة المنتسبين الذكور إلى 15% و16% و15% و17% على التوالي في كل من عمان، السلط، الكرك وإربد في حين بلغت نسبة الإناث المنتسبات في تلك المدن 7%، 8%، 7% و20% على التوالي. وربما كان التحاق نسبة كبيرة من الشباب في تلك المدن في الجامعات والكليات ومتابعة نشاطاتهم الرياضية والثقافية في تلك المؤسسات سبباً في عزوفهم عن المشاركة في تلك المراكز.

وأدَّى عامل المسافة دوره في تخفيض نسبة المنتسبين إلى تلك المراكز إِذْ تبيّن من المسح الميداني أن 42% من الشباب في المدن الأردنية يقطنون في أماكن ضمن مسافة لا تزيد على ثلاثة كيلومترات من مواقع المراكز، ففي عمان نجد أن 35% من الشباب يقطنون ضمن مسافة تقل عن 3كم، وفي مادبا 8% وفي الطفيلة 15% وفي العقبة 15% وفي جرش 50% وتزيد هذه النسبة إلى 55% ، 75% ، في كل من المفرق والزرقاء و65% في معان، و80% و55% في كل من عجلون والكرك. ويعزى ارتفاع النسبة في المدينتين الأخيرتين إلى طبيعة تضاريس المدينة وامتدادها العمراني المحدود حيث تقع معظم المراكز في دائرة لا تزيد على 3كم من أماكن إقامة المنتسبين إلى تلك المراكز.

النتائج:

يمكن استعراض أهم نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1- شهدت المدن الأردنية نمواً حضرياً سريعاً بسبب تدفق المهاجرين (الطوعي والقسري) غير المنظم والفجائي إليها ممَّا أدى إلى توسع عمراني بشكل مذهل؛ ولم تعد تلك المدن قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من سكانها وللمهاجرين إليها، وتفاقمت نتيجة ذلك مشكلاتها.

2- شهد التركيب العمري للمناطق الحضرية تغيرات جوهرية خلال العقود الثلاثة الماضية 1979-2004، ففي تعداد 1979 بلغت نسبة السكان دون 15 سنة نحو 50% وانخفضت تلك النسبة في عام 2004 إلى 38%، وجاء ذلك نتيجة التغيرات الملموسة في مستويات الولادات والوفيات وارتفاع نسبة التحضر في تلك الفترة.

3- تزايد نسبة الشباب مما أدى إلى تزايد الطلب على التعليم في المناطق الحضرية، ويعني ذلك تزايد الحاجة إلى فرص العمل وتوفير المساكن لتلك الفئة من المجتمع.

4- تزايد نسبة التعطل بين الإناث أكثر من الذكور؛ وذلك بسبب مخرجات التعليم وعدم توافر فرص العمل لهن.

5- شهدت مدن عمان، الزرقاء، العقبة، إربد، أعلى معدلات للنمو السكاني والعمراني وبخاصة في الفترة الأولى 1961-1979، وكانت العلاقة بين معدلات النمو السكاني والعمراني طردية. وقد كان للنمو السكاني السريع وإنشاء الطرق ومؤسسات التعليم العالي، ولتطور النظام الاقتصادي الاجتماعي، جميعها، كان لها دور كبير في التوسع العمراني للمدن الرئيسية.

6- إشتداد التركز الحضري في إقليمي الشمال والوسط أكثر من إقليم الجنوب، واستئثار عمان بمركز الثقل الاقتصادي والديموغرافي في الأردن.

7- نجم عن زيادة النمو الحضري وتسارعه غير المدروس وغير المخطط له خلل كبير في جوانب حياتية تمثل في الضغط على الخدمات التعليمية الصحية، والبينة التحتية والخدمات الرياضية والثقافية والسكانية.

8- في ضوء التوقعات السكانية للمدن الأردنية تم تقدير الاحتياجات التالية للسكان في تلك المدن خلال العقدين القادمين على النحو الآتي:

تحتاج المناطق الحضرية إلى نحو 350000 وحدة سكنية حتى عام 2014. وتعدُّ المناطق الحضرية في محافظة عمان من أشد المناطق لمواجهة الطلب على الوحدات السكنية بنسبة 64% من المجموع المتوقع، يليها حضر محافظة الزرقاء، و إربد بنسبة 13% و 11% على التوالي.

وتحتاج مراكز المحافظات (أي المدن الرئيسية) إلى 245158 وحدة سكنية. وتستأثر مدينة عمان بنحو 80% من الوحدات السكنية المطلوبة عام 2014.

9- تتوافر المراكز الثقافية والرياضية ومراكز المرأة بنسبة 60% في المدن الرئيسة (مراكز المحافظات)، ومع ذلك تتدنى نسبة المنتسبين إلى تلك المراكز والتي لا تزيد على 18% من الذكور و 11% من الإناث (من بين أفراد العينة).

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قام الباحث بصياغة **بعض المقترحات** التي قد تساعد على فهم أعمق للنتائج التي ترتبت على ظاهرة التحضر السريع في الأردن:

أولاً: إعطاء مزيد من الاستقلال الإداري والمالي للمشاريع ولاسيَّما الإسكانية في المدن الصغيرة والمتوسطة وذلك للحدّ من الهجرة إلى المدن الرئيسية والكبرى في الدولة.

ثانياً: توخّي العدالة في توزيع المشاريع والمنشآت الكبيرة على الأقاليم، فقد تبيّن أن إقليم الوسط يستأثر بـ 82% من تلك المشاريع وإقليم الشمال 13% وإقليم الجنوب 5% فقط.

ثالثاً: يجب على مؤسسات الدولة بشكل عام ودوائر الاستثمار بشكل خاص توجيه المستثمرين إلى المراكز الحضرية الأصغر والتي تشهد نمواً سكانياً وعمرانياً

سريعاً، وذلك في محاولة لتنشيط الاستثمار فيها مما يُفضي إلى أثـر إيجـابي على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية فيها، وخلق مزيـد مـن فـرص العمـل لساكنيها.

رابعاً: إيلاء الرعاية التامة لتقديم الخدمات لفئة مهمة من المجتمع وهـم فئـة شـباب وتقديم الخدمات الرياضية والثقافية ومراكز المرآة الكافية والمجهـزة، مـع إيجاد الحوافز لانتساب أكبر عدد ممكن منهم إلى تلك المراكز.

خامساً: إصدار قانون لإنشاء وحدات معلوماتية إحصائية في كل مدينة تشتمل علـى البيانات اللازمة الاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية للسكان.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1- الدويكات، قاسم، 2002، التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن، **مجلة جامعة الملك سعود، الآداب**، المجلد 13، العدد 1. ص ص 371-411.

2- الرمامنه، وصفي (1998)، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقاء 1952-1994، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

3- السرياني، محمد، 2002، النمو السكاني والعمراني وأثره في قصور الخدمات في مدينة أربد، دراسة حالة المياه، **ندوة مشكلات البيئة الطبيعية والبشرية في الأردن**، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنية.

4- العزام، إدريس، 1971، **التحضر في الضفة الشرقية للأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.

5- بحيري، صلاح الدين (1991)، جغرافية الأردن، عمان: مكتبة الجامع الحسيني.

6- بصبوص، عادل، 1997، اتجاهات التحضر في الأردن، **ندوة السكان في الأردن**، دائرة الإحصاءات العامة.

7- خميس، موسى، 1984، **المراكز الحضرية في محافظة اربد**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.

8- دائرة الإحصاءات العامة ، 2004، **مسح العمالة والبطالة**، عّمان.

9- ـــــــــــــــــ، **التعدادات العامة للسكان والمساكن للسنوات 1961، 1979، 1994، 2004**، عّمان.

10- سمحة، موسى، 1984، تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية 1952-1979، النشرة السكانية UNESCWA، العدد 19، ص ص 47-67.

11- صالح، كمال (2002) **تقرير أوضاع المرأة الأردنية**، عمّان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

12- وزارة البلديات، 1990، قسم الإنشاءات، **التقرير السنوي**.

13- Brookerhoff, M. (1999), Urban Growth in Developing Countries: A Review of Projections and Predictions, **Population and Development Review**, 25 (4), PP 757-778.

14- Coale, A. , And Trussell, T. (1974), Demamd Theories of the Fertility Decline: An Iconoclastic View, **Population Studies** 41, pp 5-30.

15- Ewbank, D. And De Leon, J. And Stoto, M., (1983), A Reducible Four-Parameter System of Model Life Tables**, Population Studies**, 37 (1) pp. 105-127.

16- Montgomery, M. And Stren, R. And Cohen, B. And Reed, H., (Eds.), (2004), **Cities Transformed**, Earthscan, London.

17- Rogers, A., (1995), **Multiregional Demography: Principles, Methods and Extensions**, John Wiley and Sons, Chichester, UK.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2008/4/29